بيان صادر عن الجمعية العامة للشركة اليمنية للإتصالات الدولية (تيليمن)

Statement by the General Assembly of Yemen International Telecommunications Company (TeleYemen)

تعبر الجمعية العامة للشـــركة اليمنية للإتصـــالات الدولية (تيليمن) عن استنكارها وأسفها للمحاولات المستمرة لتشوية سمعة الشركة من خلال الترويج لادعاءات واتهامات مغرضـــة تزعم اســـتخدام إيرادات الشـركة لتمويل الأعمال العسـكرية لصـالح أحد أطراف النزاع القائم حالياً، وأن الشـــركة تعيق تطوير خدمات ومشـــاريع قطاع الاتصالات.

وهنا تحذر الجمعية العامة من اســتخدام تلك الإدعاءات والإتهامات المغرضــة من أجل تبرير اســتهداف شــركة تيليمن كبوابة دولية لخدمات الاتصـالات والانترنت من خلال انشـاء كيانات جديدة غير مصـرح بها واصـدار قرارات غير قانونية في محاولة لإنتحال صـفة الشـركة وهويتها، بالإضـافة إلى إعاقتها من اسـتخدام السـعات المملوكة لها في الكابل البحري AAE-1،وحظر دخول معدات الاتصالات الضرورية لتسيير أعمالها.

ونؤكد بأن المســاس بخدمات الاتصـــالات وحياديتها وإقحامها في الصـــراع القائم ســيؤدي إلى آثار كارثية يترتب عليها تدمير قطاع الاتصـالات ، وبالتالي حرمان المواطنين من أحد الحقوق الإنسـانية، وحرمان عشـرات الآلآف من موظفي قطاع الاتصـالات وأسـرهم من رواتبهم ، بالإضـــافة إلى مئات الألآف من المودعين لدى صـــندوق التوفير البريدي من مصـــدر دخلهم الوحيد. وهنا يجدر التنويه بأن التأثير لم يقتصـر على قطاع الاتصـالات فقط ، بل سـيترتب عليه إعاقة أعمال وأنشـطة القطاعات الأخرى مثل المنظمات الإنسـانية، والخدمات الطبية، والمؤســســـات التعليمية، والخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى قطاع الأعمال.

The General Assembly of Yemen International Telecommunications Company (TeleYemen) deplores and condemns the continued attempts to defame the company through the promotion of claims and malicious accusations alleging the use of the Company's revenue to finance military actions in favor of one of the parties to the current dispute and that the company impedes the development of the telecommunications sector.

The General Assembly warns against using those invalid accusations and allegations to justify targeting TeleYemen as the International Gateway for telecom and internet services through the creation of unauthorized entities and issuing illegal decisions in an attempt to impersonate the company’s identity, in addition to impeding it from using its owned capacity in the submarine cable AAE-1, and imposing embargo on the telecom equipment required to run the company’s operations.

We would like to confirm that affecting the neutralization of the telecom services by involving them in the ongoing conflict will lead to catastrophic consequences resulting in the destruction of the telecom sector, and consequently depriving citizens from one of their human rights, thousands of telecom employees and their families from their salaries, as well as hundreds of thousands of investors in the Postal Funds savings from their sole source of income. We also affirm that the impacts of such catastrophic acts will not be limited to the telecom sector, but will include impeding the activities work of other sectors such as the International humanitarian and rescue activities, the health care

services, the educational institutions, the financial/ banking services, in addition to all aspect of business sector.

The General Assembly expresses its condemnation of what has been published recently in various media about what so called the meeting of TeleYemen General Assembly in Aden city and the resulting decisions allegedly completing the transfer of TeleYemen' s Head Office to Aden and the creation of a new management.

In this context, we affirm that the General Assembly of TeleYemen has not held any meeting in the city of Aden, as reported by the media, and the attendees at the meeting do not have any legal capacity to represent TeleYemen, therefore the meeting is invalid and the relevant decisions are illegal. Furthermore, we already confirmed previously that the decisions issued by the Minister of Telecommunications and Information Technology in Aden on January 2019 concerning the appointment of a new CEO and the transfer of the Teleyemen's Head Office to the city of Aden were not valid because they were not issued by the legitimate General Assembly of TeleYemen according to its Articles of Association and the Commercial law. Therefore, the attempt to legalize those decisions through an illegal meeting that does not represent the General Assembly of TeleYemen is another evidence of their invalidity and illegality.

TeleYemen, and its General Assembly, represented by the Public Telecommunications Corporation, which owns 75% of the shares, and the Postal Savings Fund, which owns 25% of the shares (and the Fund has about 600,000 Yemeni citizens as investors), are still operating from Sana'a where the head office, technical infrastructure, and their departments, in addition to thousands of employees are located. Therefore, it is not simply conceivable to concede managing TeleYemen through a series of decisions that can be implemented on the ground, ignoring the

كما تعبر الجمعية العامة للشـــركة اليمنية للاتصـــالات الدولية (تيليمن) عن اســتغرابها واســتنكارها حول ما تم تداوله مؤخراً في وسائل الإعلام المختلفة عن انعقاد ما يسمى بإجتماع الجمعية العامة للشـــــــركة في مدينة عدن وما تمخض عنه من قرارات تدّعي اســتكمال اجراءات نقل مركز شــركة تيليمن واســتحداث إدارة جديدة في مدينة عدن.

تؤكد الجمعية العامة لشــركة تيليمن بأنها لم تعقد أي اجتماع في مدينة عدن بحســب ما تداولته وســائل الإعلام وأن الحاضــرين في الاجتماع لا يمثلونها وليس لديهم أية صـــفة قانونية، وبالتالي يعتبر الاجتماع باطل والقرارات الصـــادرة عنه غير قانونية. وســـبق وأن أكدت الجمعية العامة على بطلان القرارات التي أصـــدرها وزير الاتصـــالات وتقنية المعلومات في حكومة هادي في شـــهر يناير 2019م بشـــأن اســـتحداث رئيس تنفيذي جديد ونقل مركز الشـــركة إلى مدينة عدن كونها لم تصـــدر من الجمعية العامة للشــركة بموجب نظامها الأســاســي وقانون الشــركات التجاري، وبالتالي فإن محاولة إصــباغ صــفة القانونية على تلك القرارات من خلال اجتماع غير قانوني لا يُمثل الجمعية العامة هو تأكيد آخر على بطلانها وعدم قانونيتها.

إن شـــركة تيليمن وجمعيتها العامة الممثلة بالمؤســـســـة العامة للاتصــالات التي تمتلك 75٪ من الأســهم وصــندوق التوفير البريدي الذي يمتلك 25٪ من الأسـهم (ولدى الصـندوق ما يقارب 600,000 مســـــتثمر من مواطني الجمهورية اليمنية) لاتزال جميعها تمارس أعمالها من صــنعاء، والتي توجد فيها مراكزها الرئيســية وبنيتها الفنية وإداراتها، بالإضــافة إلى الآلآف من الموظفين، والتي تشــكل في مجموعها الكيانات القانونية لها كمنظومة متكاملة. وبالتالي لا يمكن ببســاطة اختزال تســيير أعمال الشـــركة في مجموعة قرارات غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وتتجاهل مصـــــير آلآف الموظفين والبنية الفنية الرئيسية للشركة ولا تراعي التحديات التي نشـــأت نتيجة النزاع القائم مما يجعلها إلى جانب عدم قانونيتها غير واقعية وتحمل في طياتها اجندات ســياســية ســتؤدي إلى خلق أزمة تفوق تداعياتها أزمة نقل البنك المركزي، حيث ســـــيترتب عليها

تدمير خدمات الاتصالات والانترنت، وبالتالي زيادة معاناة المواطنين وحرمانهم من أحد حقوقهم الإنسانية التي يكفلها الدستور والقانون.

إن شركة تيليمن وبقية الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الاتصالات تعتبر خدمية بطبيعتها، الأمر الذي يفرض عدم اقحامها في الصراع بين أطراف النزاع. لقد فرض النزاع القائم انقسام مناطق السيطرة بين الأطراف المتنازعة والذي بحسب تقارير الأمم المتحدة لا يعفي جميع الأطراف من الاستمرار في تطبيق القوانين السارية في جميع المناطق وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات بما فيها تلك المملوكة للقطاع الخاص لا تزال تمارس أعمالها من مراكزها الرئيسية الواقعة في صنعاء وفقاً للقوانين السارية وأنظمتها الأساسية واتفاقيات تراخيصها. وعليه فإن تواجد شركة تيليمن في صنعاء أسوة ببقية الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى الشركات التجارية الأخرى لا يبرر استهدافها وتشويه سمعتها والادعاء بأنها تستخدم إيراداتها في تمويل الأعمال العسكرية لأحد أطراف الصراع، حيث أن الشركة اليمنية للاتصالات الدولية هي شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة وتقوم بتوزيع إيراداتها وفقاً لنظامها الأساسي والاتفاقيات المبرمة والقوانين النافذة لتغطية نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية وسداد التزاماتها نحو المشغلين الدوليين والمحليين، بالإضافة إلى الالتزامات الضريبية والزكوية وحصة الملاك من الأرباح. وهذا الأمر ينطبق على ملاك الشركة، حيث تعتمد المؤسسة العامة للإتصالات على حصتها من إيرادات الشركة في صيانة وتطوير شبكة الربط المحلي ودفع رواتب أكثر من عشرة ألف موظف في عموم مناطق الجمهورية اليمنية، ومن ناحية أخرى فإن حصة صندوق التوفير البريدي تستخدم لدفع أرباح أكثر من 600 ألف مستثمر من مواطني الجمهورية اليمنية.

destiny of thousands of employees, and the main technical infrastructure of the company.

Furthermore, such decisions do not take into account the challenges that arose as a result of the current conflict. Therefore, in addition to being illegal, these decisions are also unrealistic and carry a political agenda that will lead to the emerging of a crisis and the repercussions of which will far exceed the consequences of the transfer of the Central Bank of Yemen. These decisions will result in the destruction of telecommunications services and the internet; and thus, will lead to increasing the suffering of Yemeni citizens and depriving them from one of their human rights guaranteed by the Constitution and the law.

TeleYemen and other companies and corporations operating in the field of telecommunications are considered service companies by nature, so they should not be involved in the political disputes between the conflicting parties. The conflict has divided the areas of control between the conflicting parties, which, according to United Nations reports, do not exempt all parties from continuing to apply the applicable laws in all regions, especially those relating to human rights. It should be noted that all companies and corporations operating in the telecommunications sector, including those owned by the private sector, are still operating from their headquarters located in Sana'a in accordance with the applicable laws and license agreements. TeleYemen' s presence in Sana'a, like all other companies and corporations operating in the telecommunications sector, as well as other commercial companies, does not justify targeting and discrediting it, claiming that it uses its revenue to finance the military actions of one of the conflicting parties. TeleYemen is a limited liability company that distributes its revenue in accordance with its Articles of Association, signed agreements and the applicable laws to cover its capital, and operating expenses, and fulfil its obligations towards international and local operators, as well as tax and

Zakat obligations and the profit of the shareholders. This applies to the shareholders of the company, where the Public Telecommunications Corporation (PTC) depends on its share of the revenues from TeleYemen to maintain and develop the local network, and pay the salaries of more than ten thousand employees distributed across all Yemeni governorates. On the other hand, the share of the Postal Savings Funds is used to pay dividends to more than 600,000 Yemeni investors.

TeleYemen accounts have always been audited by the highest ranked international auditing firms which give credibility to the company's accounts and its compliance with the international standards and accordingly refutes the allegation related to the use of the company's revenue to support military actions in any way.

Saying that TeleYemen is hindering the development of the telecom sector in Yemen is misleading information. TeleYemen since its establishment in 1972 has been leading the development of Yemeni telecom sector in all aspects. Recently, TeleYemen has invested in two strategic submarine cables (AAE-1 & SMWE-5) with a cost of approximately 80 million US dollars.

When the war broke out in March 2015, construction of the AAE-1 submarine cable was still underway. Despite the security and political difficulties associated with the outbreak of the war, especially with the landing station in the city of Aden, TeleYemen made relentless efforts to complete the project believing that it would serve all the citizens in all parts of the Republic of Yemen. TeleYemen managed the completion of the project and making it ready by Sept.2017 and made all due payments which was 100% self-financing.

Despite the challenges imposed by the conflict since March 2015, TeleYemen continued to

وتجدر الإشـــارة إلى أن طبيعة أعمال الشـــركة تحتم عليها منذ نشـأتها إدارة مواردها وإعداد حسـاباتها وفقاً للمعايير الدولية. وفي هذا الصـدد نؤكد بأن حسـابات الشـركة منذ اندلاع الأزمة تتم مراجعتها والمصـــادقة عليها من قبل واحدة من أكبر شـــركات المراجعة في العالم، والتي من خلالها يمكن التحقق من اســـتخدام الشـركة لإيراداتها في المصـارف القانونية وبما يدحض الادعاءات حول استخدام إيراداتها في تمويل أحد الأطراف المتنازعة.

وفيما يتعلق بالادعاءات حول إعاقة شـــركة تيليمن لتطوير قطاع الاتصـالات، فإن الجمعية العامة تؤكد عدم صـحة تلك الادعاءات حيث أن شركة تيليمن تعتبر أول شركة تعمل في مجال الاتصالات في الجمهورية اليمنية، ومنذ تأسـيسـها في العام 1972م وهي تعمل على مواكبة التطورات في عالم الاتصـالات والذي سـاهم في تطوير قطاع الاتصـالات في اليمن. وتجدر الإشـارة إلى أن شـركة تيليمن قامت مؤخراً بالاســـتثمار في كابلين بحريين عملاقين (الكابل AAE-1 والكابل SMW5) بتكلفة اســتثمارية تقدر بحوالي 80 مليون دولار.

وعند اندلاع الحرب في مارس 2015م كانت الأعمال الإنشـــائية للكابل البحري AAE-1 لازالت قيد الإنشـــــاء، وبالرغم من الصعوبات الأمنية والسياسية التي صاحبت اندلاع الحرب خاصة مع وجود محطة الإنزال في مدينة عدن، فقد بذلت شـــركة تيليمن جهود حثيثة من أجل اسـتكمال المشـروع إيماناً منها أنه سـيخدم جميع المواطنين في كافة أراضي الجمهورية اليمنية، وبناءً عليه فقد قامت الشـركة بالإشـراف على اسـتكمال المشـروع وسـداد جميع المبالغ المستحقة بتمويل ذاتي 100٪ حيث تم الانتهاء من استكمال الأعمال الانشائية في الكابل الفرعي ومحطة الإنزال في مدينة عدن وأصـبح جاهزاً في سـبتمبر 2017م. وبالتالي فإن اسـتثمار شـركة تيليمن في تلك المشـاريع العملاقة يعد دليلاً واضـحاً على اسـتمرارها في دورها الريادي في مواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصـالات بما يساهم في تنمية خدمات الاتصالات في الجمهورية اليمنية.
إن شـركة تيليمن بالرغم من التحديات التي فرضـها النزاع القائم منذ مارس2015م اســـتمرت في تأدية دورها الوطني كبوابة دولية

perform its national role as the international gateway for the Republic of Yemen for telecommunications and internet services with professionalism and neutrality by providing services to all citizens in all territory of the Republic of Yemen. Therefore, The General Assembly calls upon all parties and international bodies to neutralize the telecommunications services; keeping the telecom sector apart from the political influences/interference, to maintain the telecommunications sector in the current professional structure,; and refrain from the creation of new entities or take any decisions that negatively affect the operations of the corporations and the companies within the telecommunications sector considering that telecommunication service is one of the basic human rights.		للجمهورية اليمنية لخدمات الاتصالات والانترنت بمهنية وحيادية من خلال تقديم خدماتها لجميع المواطنين في كافة أراضي الجمهورية اليمنية، وعليه فإن الجمعية العامة تدعو جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية إلى تحييد خدمات الاتصالات والنأي بها عن النزاعات والخلافات السياسية والحفاظ على منظومة الاتصالات في وضعها المهني القائم، وعدم استحداث أي كيانات جديدة أو اتخاذ أية قرارات من شأنها التأثير على سير أعمال المؤسسات والهيئات والشركات العاملة في قطاع الاتصالات كون خدمات الاتصالات تعتبر حقاً اساسياً يدخل ضمن حقوق الإنسان.

Issued by General Assembly of Yemen
International Telecommunications Company
(TeleYemen)

Sana'a, Republic of Yemen
Tuesday,30/4/2019

صادر عن الجمعية العامة للشركة اليمنية للإتصالات الدولية ـ تيليمن

صنعاء ـ الجمهورية اليمنية
يوم الثلاثاء الموافق 2019/4/30